الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية — الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات

مسابقة على أساس الاختبارات بعنوان 2016

للالتحاق بالتكوين المتخصص رتبة: نائب مقتصد

اختبار في: (القانون الإداري أو المحاسبة العمومية) والمالية العامة — **المدة: 03 ساعات**

ملاحظة هامة: يحتوي الموضوع على جزأين:

- **الجزء الأول:** اختياري بين موضوعي: القانون الإداري أو المحاسبة العمومية.
- **الجزء الثاني:** إجباري في المالية العامة.

الجزء الأول: (10 نقاط)

القانون الإداري:

يأخذ التنظيم الإداري الجزائري صورتان مختلفتان هما المركزية واللامركزية الإدارية.

المطلوب: عرّفهما مبرزا مزايا وعيوب كل منهما على حدا.

المحاسبة العمومية:

يتطلّب تنفيذ الميزانية والقيام بالعمليات المالية تدخل شخصين ذوي أدوار منفصلة ومتناقضة في نفس الوقت، ويتعلق الأمر بكل من الآمر بالصرف والمحاسب العمومي.

المطلوب:

1- مَن هو الآمر بالصرف ؟

2- اذكر أنواعه.

3- ما هي صلاحياته في مجال تنفيذ النفقات ؟

الجزء الثاني: (10 نقاط)

المالية العامة:

تستعمل الدولة الميزانية العامة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

المطلوب:

1- عرّف الميزانية العامة للدولة.

2- ما هي المبادئ والقواعد التي تعتمد عليها ؟

3- اذكر المراحل التي تمر بها الميزانية العامة للدولة.

الإجابة النموذجية وسلم التنقيط لموضوع مسابقة على أساس الاختبارات بعنوان 2016
للالتحاق بالتكوين المتخصص رتبة: نائب مقتصد
اختبار في: (القانون الإداري أو المحاسبة العمومية) والمالية العامة المدة: 03 ساعات

الجزء الأول: 1) القانون الإداري

عناصر الإجابة	العلامة مجزئة	العلامة كاملة
المركزية الإدارية:		
1- تعريف المركزية: وتعني حصر الوظيفة الإدارية في يد سلطة واحدة.	1	
2- أركانها: - تركيز الوظيفة الإدارية - الخضوع للسلطة الرئاسية.	1	
3- صورها: - التركيز الإداري: جمع النشاط الإداري بيد الوزراء بالعاصمة.	1	
-عدم التركيز بتفويض بعض الصلاحيات.		
4- مزاياها: - دعم الوحدة الوطنية		
- استقرار ووضوح الإجراءات الإدارية		
- تحقيق العدالة والمساواة	1	
- الإقلال من الإنفاق العام		
5-عيوبها: - زيادة ظاهرة البيروقراطية		
- تحد من مبدأ الديمقراطية.	1	
اللامركزية الإدارية:		10
1- تعريف اللامركزية: نظام إداري يقوم على توزيع السلطات الوظائف .	1	
2-أركانها: - وجود مصالح محلية متميزة		
- إنشاء أجهزة إدارية محلية منتخبة ومستقلة.	1	
- خضوع تلك الأجهزة لرقابة الإدارة المركزية.		
3-صورها: - اللامركزية الإقليمية واللامركزية المرفقية.	1	
4-مزاياها: - ترقي ممارسة الحريات العامة		
- تخفف العبء عن الإدارة المركزية		
- تحسين الوظيفة الإدارية	1	
- العدالة في توزيع الدخل وتحصيل الضرائب		
- تنفيذ الخطة العامة للدولة.		
5-عيوبها: - المساس بوحدة الدولة والسلطة المركزية.	1	
- نقص خبرة مسيري هيئات الإدارة اللامركزية.		

2) المحاسبة العمومية

عناصر الإجابة	العلامة مجزئة	العلامة مجموع
1) تعريف الآمر بالصرف:		
يعد آمرا بالصرف في مفهوم القانون 21/90 كل شخص يؤهل لتنفيذ العمليات المشار إليها في المواد :16-17-19-20-21 يخول التعيين أو الانتخاب لوظيفة لها من بين الصلاحيات تحقيق العمليات المشار إليها في الفقرة أعلاه، صفة الآمر بالصرف قانونا، وتزول هذه الصفة مع انتهاء هذه الوظيفة.	2	
2) الأنواع:		
يكون الآمرون بالصرف وفق نص المادتين 25 و29 من قانون 21/90.		
أ- الآمرون بالصرف ابتدائيون أو أساسيون:		
- وهم المسؤولون المكلفون بالتسيير المالي للمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة.	1 0.5	**10**
- الوزراء	0.5	
- الولاة عندما يتصرفون لحساب الولاية.	0.5	
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية الذين يتصرفون لحساب البلديات.	0.5	
- المسئولون المعينون قانونا على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.	0.5	
- المسؤولون المعينون على مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقة.	0.5	
- المسؤولون على الوظائف المحددة في الفقرة 02 من المادة 23 من قانون 90-21	0.5	
ب- الآمرون بالصرف الثانويون: وهم المسؤولون بصفتهم رؤساء مصالح غير ممركزة على الوظائف المحددة في المادة 23 من قانون 90-21 ، وهم الذين يصدرون حوالات الدفع لفائدة الدائنين في حدود الاعتمادات وأوامر الايرادات ضد المدينين.	1	
ج- الآمرون بالصرف بالتفويض:		
يعطي القانون 90-21 لكل آمر بالصرف الحق أن يفوض صلاحياته المحاسبية في حدود اختصاصاته وتحت مسؤوليته في اعطاء تفويض بالإمضاء الى موظفين دائمين مرسمين يكونون تحت سلطته المباشرة (المادة 29).	1	
3) الصلاحيات: من صلاحياته:		
- **الالتزام:** المادة 19 من قانون 90-21	0.5	
- **التصفية:** المادة 20 من قانون 90-21	0.5	
- **الأمر بالصرف:** المادة 21 من قانون 90-21	0.5	

الجزء الثاني: المالية العامة

عناصر الإجابة	العلامة مجزئة	العلامة مجموع
1 . تعريف الميزانية العامة للدولة:		
الميزانية العامة للدولة تعتبر من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة المالية. ذلك أنها الوثيقة التي تحدد بدقة أولويات واتجاهات السياسة المالية خلال فترة زمنية محددة من أجل توفير التمويل اللازم والكافي لمواجهة حجات المجتمع المتفق عليها مسبقا.	1	
2 . المبادئ والقواعد التي تعتمد عليها الميزانية:		
تعتمد الميزانية على خمسة مبادئ هي:		
أ – مبدأ السنويـة : مدة السريان سنة مدنية	0.5	
ب–مبدأ الشمولية: تتضمن الميزانية قسمين هما: قسم الإيرادات وقسم النفقات	0.5	
ج–مبدأ الوحدة: أن تكون الميزانية في وثيقة واحدة.	0.5	
د –مبدأ عدم التخصيص: عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة.	0.5	
هـ –مبدأ التوازن: وهو تساوي مجموع مبالغ الإيرادات مع مجموع مبالغ النفقات.	0.5	
3 . المراحل التي تمر بها الميزانية العامة للدولة هي:		
<u>أولا مرحلة الإعداد:</u>		10
وذلك بوضع تقديرات للنفقات العامة وما يقابلها من إيرادات وذلك اعتمادا على:		
– المخطط السنوي المحدد للأهداف في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية. – توقعات السلطة التنفيذية بالنسبة للنفقات والإيرادات المتعلقة بها.	1.5	
<u>ثانيا مرحلة الاعتماد</u>: وتمر بثلاث مراحل هي:		
1 . مرحلة المناقشة: وتكون بعد إيداع مشروع الميزانية مع مختلف الوثائق المرتبطة بها والمفسرة لدى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) الذي سيقدمه للجنة المختصة على مستوى وزارة المالية.	1.5	
2 . مرحلة التعديل: وتكون بمناقشة الوزير المعني وتقديم الاقتراحات. ويمكن للحكومة الاعتراض على التعديلات المقدمة مما يطرح مشاكل سياسية ودستورية.	1	
3 . التصويت: ويتمثل في تصويت البرلمان ومصادقته على مشروع الميزانية.	1	
<u>ثالثا: مرحلة التنفيذ:</u> وتأتي بعد مرحلة التصويت والمصادقة حيث يقوم الأعوان المكلفون بالتنفيذ وفق ما تنص عليه النصوص المحاسبية السارية المفعول.	1.5	